البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

١. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: سياسات وإجراءات هيكلية شاملة (اقتصادية – اجتماعية – قطاعية)

في إطار تحديد المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال السنوات القادمة، يتناول هذا الجزء السياسات والإجراءات التي شكلت الأساس في صياغة هذه المستهدفات وتحديد المسار المطلوب لتحقيقها. وفي هذا السياق، تُمثّل الإصلاحات الهيكلية حجر الزاوية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، إذ إنها لا تقتصر على دعم النمو، بل تهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مرونته، وتنويع هيكله الإنتاجي، ورفع كفاءته التنافسية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، تواصل الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يُعد الإطار التنفيذي الأهم لتوجيه التدخلات والسياسات القطاعية، استنادًا إلى ثلاثة محاور استراتيجية مترابطة، وهي:

١. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**، من خلال إجراءات مثل إدارة الدين العام، والإصلاح المالي وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية فعالة لتعبئة الموارد والإيرادات المحلية، فضلًا عن تفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٢. **رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال**، عبر تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتيسير الإجراءات، وتحفيز الاستثمار والرقمنة، وحماية المنافسة، وتبسيط التجارة.

٣. **دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، من خلال التوسع في الطاقة النظيفة، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل المياه، وتطوير أسواق الكربون، وخفض الانبعاثات.

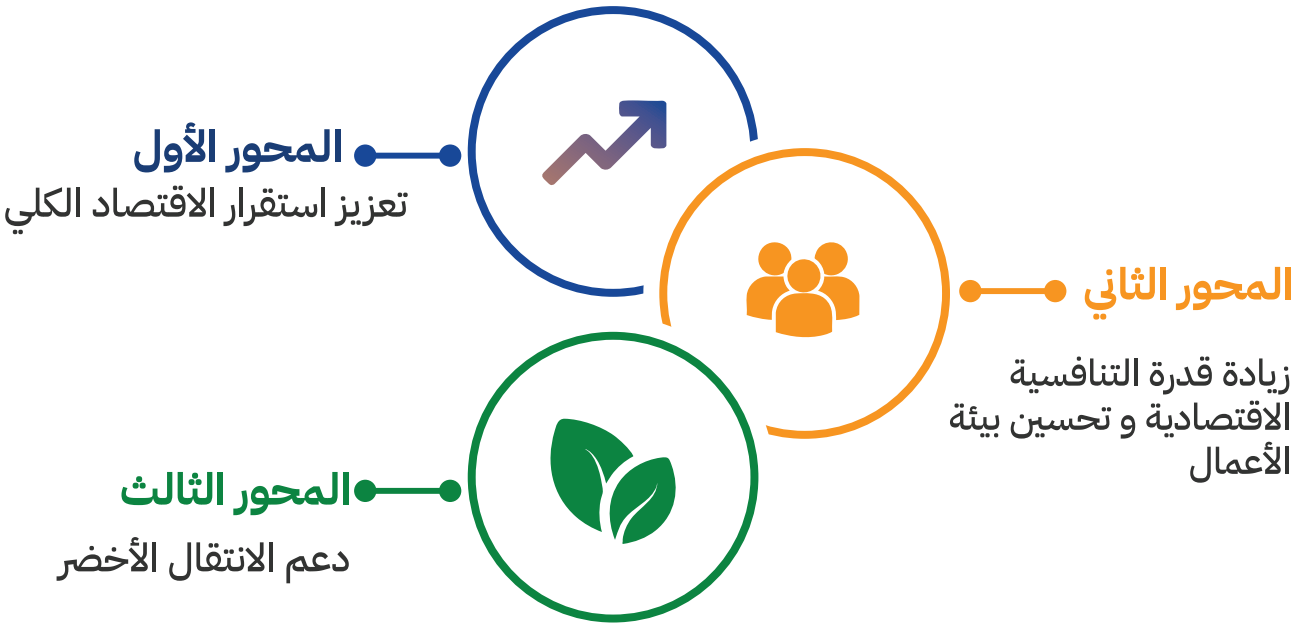

ويتم تنفيذ هذه المحاور من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات حيث **تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور رئيسي في قيادة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية**، من خلال صياغة سياسات وإجراءات الإصلاح بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجيات والأولويات القطاعية للدولة.

وتُشكل هذه الإصلاحات الإطار العملي والنواة اللازمة لضمان الاتساق بين السياسات المختلفة وتعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الطموحة، من خلال بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، وتعزيز الشراكات التنموية، وتفعيل أدوات التمويل المستدام، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة وتحقيق نمو شامل وعادل يراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

كما تعمل **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي** على التنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعبئة تمويلات دعم الموازنة اللازمة لتسريع تنفيذ الإصلاحات وتعزيز أثرها المؤسسي والاقتصادي. ولأول مرة، تم اعتماد إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات الإصلاحية، مدعومًا بآلية متابعة وتقييم ربع سنوية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استمرارية تنفيذ البرنامج على المدى المتوسط.

أنواع السياسات والإجراءات التي تشكّل الإصلاحات الهيكلية الشاملة

تعكس الإصلاحات الهيكلية الشاملة اتساع نطاق التحول الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية، حيث يضم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية حزمة واسعة من أكثر من 400 سياسة وإجراء تنفذها أكثر من ٥٠ جهة حكومية ووطنية، ضمن هيكل إصلاحي مترابط يستهدف معالجة القيود التي تعوق النمو الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. ويرتكز البرنامج على إصلاحات جوهرية لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص وتسهيل التجارة وتعزيز التنافسية الصناعية، إلى جانب تطوير النظام الضريبي، وتحديث الأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين حوكمة وإدارة الاستثمارات العامة والدين العام. كما يدمج البرنامج بُعد العدالة الاجتماعية عبر توسيع الحماية الاجتماعية ودعم سوق العمل، ويعالج تحديات القطاعات الحيوية مثل المياه والكهرباء، بالتوازي مع دفع التحول الرقمي والابتكار وبناء اقتصاد أخضر من خلال سياسات طاقة مستدامة وتطوير سوق الكربون. وتبرز هذه المنظومة شمولية وزخم الإصلاحات بوصفها جزءًا من تحول استراتيجي واسع يهدف إلى رفع الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على تحقيق نمو مستدام عالي القيمة المضافة.

السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

يتضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الأولوية التي تمثل محركات أساسية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري ودعم مسار التحول الإنتاجي والنمو المستدام. وترتكز هذه الإصلاحات على معالجة الاختلالات البنيوية، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد وقدرته على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة التالية تعكس نماذج مختارة ضمن نطاق أوسع من السياسات والإجراءات المدرجة داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

فيما يخص **التنمية الصناعية**، يبرز تطبيق نظام المزايدات التنافسية لتخصيص الأراضي الصناعية ورقمنة الخدمات الصناعية عبر المنصة الرقمية كأمثلة على جهود تعزيز التنافسية وزيادة كفاءة بيئة الاستثمار الصناعي. وفي مجال **الحماية الاجتماعية**، تعد عملية تسجيل مستفيدي تكافل وكرامة تلقائيًا في التأمين الصحي الشامل وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي من أبرز التدخلات التي ترفع كفاءة منظومة الحماية وتسهم في الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستحقة.

كما تعكس إصلاحات **إعادة تعريف دور الدولة** جانبًا محوريًا في البرنامج من خلال إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة وتحديث سياسة ملكية الدولة لتقليل المزاحمة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تنظيم التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين منشآت القطاع الخاص بما يدعم التحول الأخضر وخفض تكاليف الإنتاج. وفي محور **الاقتصاد الرقمي والابتكار**، تأتي إصلاحات مثل الإطار التنظيمي للتمويل الجماعي، وتطوير منظومة الاستثمار غير المصرفي، وبرامج دعم الشركات الناشئة ورأس المال المخاطر لتعزيز بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا وريادة الأعمال.

وتعكس هذه النماذج تنوع وعمق السياسات والإجراءات الهيكلية ذات الأولوية داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي تغطي الاستثمار والصناعة والطاقة والحماية الاجتماعية والابتكار والرقمنة، دون أن تمثل حصراً لكافة التدخلات. فهي جزء من منظومة أوسع من الإجراءات التكاملية المصممة لتعزيز الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أنه تم إدراج مصر ضمن الدول المشاركة في الإصدار الثالث من تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (Busi-ness-Ready) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمقرر إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢٦. والذي يستند إلى استبيانات الشركات ومشاورات الخبراء لتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاثة محاور رئيسية: الإطار التشريعي والتنظيمي، وجودة الخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، من خلال عشرة موضوعات تغطي مختلف مراحل دورة حياة الشركات، منها تأسيس الشركات، الضرائب، العمالة، الخدمات المالية، والتجارة الدولية، وغيرها.

وفي إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بتحديد مجموعة إصلاحات جديدة في مختلف موضوعات التقرير تستند إلى نتائج المشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية وتحليل البيانات، بما يُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. ويتكامل هذا الجهد مع خطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

وتشير التقديرات إلى أن الإصلاحات الهيكلية الجارية في مصر تحمل عوائد نمو واضحة، إذ من المتوقع أن تعزز مرونة الاقتصاد واستدامة النمو، وترفع الإنتاجية، وتحسن القدرة التنافسية، وتزيد من جاذبية الاستثمار الخاص. كما أن إصلاحات الحوكمة وتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص تُعد محركات رئيسية لتحقيق مكاسب اقتصادية على المديين القصير والمتوسط، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجية وتنوعًا. ومن شأن ذلك أن يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ويقوي قدرتها على مواجهة الصدمات، ويمهد لنمو قائم على الابتكار والتنافسية.

وللمرة الأولى يتم نشر قائمة بالسياسات والإجراءات الهيكلية المنفذة بالتوازي مع الإعلان عن نتائج الناتج المحلي الإجمالي، في خطوة تعكس الترابط الوثيق بين مسار النمو الاقتصادي والتقدم المُحرز في تنفيذ الإصلاحات وتعزز من فهم التطورات الاقتصادية في سياقها الهيكلي الأوسع.

وتقوم هذه الجهود على قناعة راسخة بأن الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة **ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري**. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار - مما يعزز التنمية الاقتصادية

- المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
- المحور الثالث: دعم الانتقال الأخضر

ويستعرض الجدول التالي، على سبيل المثال لا الحصر، نماذج من الإصلاحات الهيكلية المنفذة والمزمع تنفيذها وفق المحاور الرئيسة، بمشاركة أكثر من ٥٠ جهة، مع توضيح الجهات المسؤولة والإطار الزمني للتنفيذ.

الوزارات والجهات المنفذة

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الحماية الاجتماعية		
تم	استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل.	رئاسة مجلس الوزراء
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.	رئاسة مجلس الوزراء
تم	زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤,٦ مليون إلى ٤,٧ مليون أسرة)	وزارة التضامن الاجتماعي
تم	إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية	وزارة التضامن الاجتماعي
يونيو ٢٠٢٦	إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي الجديد، والذي يهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية.	وزارة التضامن الاجتماعي
تم	تسجيل أو اعتماد ٣ مقدمي خدمة أشعة مرخصين ومتعاقد عليهم من قبل هيئة الاعتماد والرقابة ومتعاقدين مع هيئة التأمين الصحي الشامل بموجب نظام التأمين الصحي الشامل يقعون جغرافيًا في محافظات المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الشامل.	• الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل • هيئة الاعتماد والرقابة
تم	تسجيل أو اعتماد ١٢ مقدم خدمة مختبرات مرخصين ومتعاقد عليهم من قبل هيئة الاعتماد والرقابة ومتعاقدين مع هيئة التأمين الصحي الشامل بموجب نظام التأمين الصحي الشامل مع: (أ) ما لا يقل عن ٦ مقدمي خدمة مختبرات من أصل ١٢ غير حكوميين، و (ب) يقعون جغرافيًا في محافظات المرحلة الأولى من نظام التأمين الصحي الشامل، على أن يكون هناك ما لا يقل عن معملين لكل محافظة.	• الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل • هيئة الاعتماد والرقابة
ديسمبر ٢٠٢٦	إعداد ونشر خريطة وطنية متاحة للجمهور، تغطي جميع المنشآت الصحية العامة والخاصة، مع توضيح واضح لانتماء المنشأة (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وزارة الصحة، القطاع الخاص) ومنطقة تغطيتها من حيث عدد السكان، وحالة التعاقد مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل	وزارة الصحة والسكان

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يونيو ٢٠٢٦	تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل
تعزيز الحماية الاجتماعية - سوق العمل		
مستمر	العمل على مواصلة مد مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة المسجلة في قاعدة بيانات منظومة العمالة غير المنتظمة في وزارة العمل وصرف المنح الدورية للمستحقين	وزارة العمل
يوليو ٢٠٢٧	إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعهم، ودمجهم في سوق العمل الرسمي	وزارة العمل
تم	اعتماد الملف الوطني للسلامة والصحة المهنية Osha Profile	وزارة العمل
تعزيز الشفافية والمتابعة الدورية لسوق الصرف		
ديسمبر ٢٠٢٥ – يونيو ٢٠٢٦	الحفاظ على مرونة سعر الصرف والأداء الفعال لسوق الصرف الأجنبي، واستمرار مشاركة المؤشرات الاقتصادية والنقدية الحالية والمستقبلية ذات الصلة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ومع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشئون الاقتصادية والمالية) على أساس ربع سنوي.	البنك المركزي المصري
تعزيز تنافسية سوق الدين المحلي		
تم	استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية.	وزارة المالية
تم	استصدار قانون التأمين الذي يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تعزيز الشفافية وكفاءة الإدارة المالية العامة		
تم	إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة العامة	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة.	وزارة المالية
تم	إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الموازنة من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الموازنة متوسط الأجل.	وزارة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل 59 هيئة اقتصادية	وزارة المالية
تم	زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة من خلال إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة.	وزارة المالية
تم	نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام ويوفر رؤية واضحة لمسار السياسات المالية.	وزارة المالية
تم	إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار الموازنة متوسطة الأجل	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	زيادة التقدم في إطار الموازنة المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧	وزارة المالية
ديسمبر ٢٠٢٥ - يونيو٢٠٢٦	تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء PPB من خلال إعداد خطة مفصلة لتنفيذ خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يناير ٢٠٢٦	استصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لدمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية.	اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية
العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ - ٢٠٢٩/٢٠٣٠	إعداد خطة التنمية في إطار موازني متوسط الأجل وفقا لمنهجية البرامج والأداء	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتعاون مع كافة الجهات المعنية
بحلول ٢٠٢٦	تفعيل الدور التنسيقي لمجموعة عمل تمويل التنمية لضمان تنفيذ فعّال ومتكامل للاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية E-INFS بما يعزز الاتساق المؤسسي ويرفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية والدولية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومجموعة عمل تمويل التنمية
تم	تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية.	وزارة المالية
تحسين إدارة الدين العام		
تم	تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية الـ ٥٩ وإصدار توجيهات رئيس الوزراء لإنشاء وحدات مخصصة في جميع الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩ للقيام بدور المحاسبة والدمج وإعداد التقارير المتعلقة بعمليات الحكومة العامة، ونشر الإحصاءات الحكومية العامة الموحدة ذات الصلة على أساس نصف سنوي.	وزارة المالية
يناير ٢٠٢٦	تحديث ونشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، والتي توضح استراتيجية اقتراض متعددة السنوات يتم تحديثها سنويًا وترتكز على إطار عمل لإدارة تكاليف المحفظة والمخاطر	وزارة المالية
تعبئة الإيرادات المحلية - إصلاحات ضريبية		
تم	استصدار وتفعيل القانون رقم ٢٠٢٣/١٥٩ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٠٢٣/١٣٧ ورقم ٢٠٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات.	وزارة المالية
تم	اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم حزمة من الاصلاحات الضريبية في سياق موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بحيث يتم تحقيق هدف زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٢ ٪ على مدى مدة البرنامج.	وزارة المالية

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا لأول مرة.	وزارة المالية
تم	تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.	وزارة المالية
تم	تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.	وزارة المالية
تم	نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.	وزارة المالية
تم	تبسيط الإقرارات الضريبية وتقليل تعقيد النماذج.	وزارة المالية
تم	تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.	وزارة المالية
تم	وضع سقف لغرامات التأخير بحيث لا تتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة المستحقة	وزارة المالية
تم	تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتوسيع القاعدة الضريبية.	وزارة المالية
تم	مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي (لا محاسبة ضريبية بأثر رجعي لغير المسجلين قبل ١٣ فبراير ٢٠٢٥)	وزارة المالية
تم	إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.	وزارة المالية
تم	إصدار دليل جديد موحد بالتعامل الضريبي على الخدمات المُصدَّرة بعد إلغاء الكتب ٥ و٦ لسنة ٢٠١٩.	وزارة المالية
٢٠٢٦	إلزام جهات الدولة بالتعامل فقط مع أصحاب البطاقة الضريبية لتوسيع قاعدة المولين المسجلين.	وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل المعدل	وزارة المالية
حوكمة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض		
مستمر	وضع إطار عام للدين الخارجي من خلال تحديد سقف سنوي للدين مع الالتزام بالحدود الآمنة المتوسطة لصندوق النقد الدولي لمؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ٤٠-٤٥٪ لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.	لجنة إدارة الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي
رفع كفاءة التخطيط		
يونيو ٢٠٢٦	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
حوكمة الاستثمارات العامة		
مستمر	تحديد سقف سنوي للاستثمارات العامة لتحفيز الاستثمار الخاص وتوسيع الشراكات (PPP) لرفع كفاءة إدارة الموارد	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
ديسمبر ٢٠٢٥ - يونيو٢٠٢٦	تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وخارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة PGR، وتقييم إدارة الاستثمار العام PIMA، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
ديسمبر ٢٠٢٦	تعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تم	إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي		
تم	لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز		
تم	إصدار قرار بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار	رئاسة مجلس الوزراء
تم	إصدار قرار بإنشاء لجنة لمعالجة تحديات الاستثمار بمصر بما يتماشى مع أهداف الدولة الرامية إلى خلق مناخ استثماري تنافسي في مصر.	رئاسة مجلس الوزراء
تم	تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إصدار قرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بحوافز الاستثمار في مصر متضمناً الاشتراطات والضوابط والمعايير اللازمة لتطبيق الحافز النقدي على المشروعات الاستثمارية الصناعية، بدءًا من شروط الاستحقاق وفئات الحافز، وصولاً إلى آليات الصرف والمتابعة. ويتيح القرار إمكانية الحصول على موافقة مبدئية صالحة لمدة ثلاث سنوات، تمنح المشروعات الاستثمارية الصناعية ضمانة إضافية للحصول على الحافز حال حدوث أي تعديلات خلال فترة التنفيذ.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢/٢٠١٧ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	العمل على مركزية المعلومات الاستثمارية وإتاحتها في صيغة موحّدة وسهلة الوصول عبر الإنترنت، وباللغة الإنجليزية، ودون أي رسوم، وذلك من خلال موقع استثماري موحد هو: www.investinegypt.gov.eg ، ويهدف هذا التوجه إلى تمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الحصول على بيانات واضحة وشاملة حول البيئة الاستثمارية، بما يعزز سهولة ممارسة الأعمال ويدعم اتخاذ القرار الاستثماري.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار https://trackli-cence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على وسداد كافة رسوم التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. تمثل المنصة الموحدة لإصدار التراخيص الاستثمارية أول نظام وطني متكامل في مصر لإدارة تصاريح واعتمادات الاستثمار. أبرز الإنجازات التشغيلية: • اتاحة أدلة تراخيص لعدد ٤١ جهة مانحة للتراخيص تتضمن متطلبات وإجراءات التراخيص، بما في ذلك هيكل الرسوم والضوابط التنظيمية. • إتاحة ٤٧٨ خدمة رقمية ضمن المنصة. • توفير سجلات رقمية للمراجعات، ونظام لمتابعة مستويات الخدمة، وإشعارات آلية لتعزيز الشفافية والكفاءة	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يوليو ٢٠٢٧	العمل على تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تمكين المستثمرين من استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة، وتشمل هذه المبادرات: • إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية لتسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بها. • ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية لتيسير تقديم البيانات المالية. • ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية لضمان دقة وسرعة التقييمات. • ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب لتسهيل الإجراءات الإدارية. • ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير لدعم حركة التجارة وتسريع الإجراءات الجمركية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
يوليو ٢٠٢٧	تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ضمن إطار استراتيجي واضح تحدده رؤية مصر 2030، وبرنامج الإصلاح الهيكلي (SRP). وتوجّه هذه الأطر مجتمعة أولويات الحكومة المصرية في تعزيز الاستثمار، وتشكل الأساس للإصلاحات اللازمة لبناء اقتصاد حديث، تنافسي، وجاذب للمستثمرين على المدى القصير والمتوسط. تركّز الاستراتيجية على تعزيز القدرة التنافسية لمصر في مجال الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في القطاعات المستهدفة (١٣ قطاع) والحفاظ عليه. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع أهداف واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ عليه، وتوسيعه، وزيادة القدرة المحلية لاستيعاب هذا الاستثمار، مع تحديد الأنشطة الرئيسة والتوصيات السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما تسعى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتنويع القطاعات الاقتصادية، بما يدعم التنمية المستدامة ويجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	برنامج إعادة هندسة إجراءات التراخيص الشاملة – 275 نشاطاً جاري العمل على الانتهاء من تنفيذ إعادة تصميم منهجية لنظام التراخيص الوطني، بهدف الانتقال من الموافقات الورقية إلى نظام رقمي كامل يتميز بالشفافية ويركز على المستثمر. من أهم خصائص البرنامج: • رسم وإعادة تصميم مسارات التراخيص من البداية للنهاية. • توحيد المتطلبات والجداول الزمنية ومعايير اتخاذ القرار وهيكل الرسوم. • استبدال المستندات التقليدية بإقرار رقمي موحد يتم التحقق منه عبر قواعد بيانات الدولة. • التكامل مع المنصة الموحدة للتراخيص ومنصة الكيانات الاقتصادية. • وضع اتفاقيات واضحة لمستويات الخدمة service-level agreements (SLAs) مع آليات متابعة آلية. • إدخال سجلات مراجعة رقمية، وآليات لتسوية الشكاوى، ولوحات تحكم للمستثمرين.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	الموافقة على الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من قبل مجلس إدارة الهيئة.	• وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
تم	بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والمبررات، على منصة "حوار" لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - تسهيل الدخول للأعمال		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية – التحول المؤسسي والرقمي الوطني جاري الانتهاء من العمل على منصة الكيانات الاقتصادية الإصلاح الرائد لمصر لتحديث دورة ممارسة الأعمال بالكامل، حيث تحل محل الإجراءات الورقية المبعثرة بنظام موحّد رقمي قائم على القواعد، يُسهّل على جميع المستثمرين إدارة أعمالهم. أبرز الخصائص: • تغطية دورة حياة الأعمال بالكامل: التأسيس، الخدمات ما بعد التأسيس، التراخيص، التعديلات، التوسعات، والتصفية. • نقطة دخول رقمية واحدة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب. • تبادل البيانات في الوقت الفعلي بين جميع الوزارات والجهات التنظيمية ذات الصلة. • استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة، واعتماد الموافقات الرقمية المتوافقة مع اللوائح. • محرك قواعد ديناميكي يمكّن من تحديث الإجراءات والمتطلبات والرسوم بسرعة. • تطبيق مبدأ مرة واحدة فقط Once-only principle لإلغاء التكرار في المستندات. • لوحات متابعة مركزية لأداء المنصة، والجداول الزمنية، ومستويات خدمة المستثمرين.	• وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • الهيئة العامة للرقابة المالية • الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
يونيو ٢٠٢٦	استصدار مشروع قانون السجل المركزي للمالك المستفيد (المستفيد الحقيقي) والذي يمثل أولوية قصوى لاستكمال الإطار التشريعي المنظم للمستفيد الحقيقي وضمان التزام الكيانات القانونية بإفصاحات دقيقة ومحدثة	• وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة العدل • وزارة المالية
يونيو ٢٠٢٦	إلغاء الاعتماد الإجباري على وسطاء عند تأسيس الشركات وتحديد توقيتات مرنة لتعيينهم وفقاً لمراحل نمو الشركة	• وزارة العدل • وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية • الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • الهيئة العامة للرقابة المالية • الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس • النقابات (التجاريين والمحاميين) • جمعية المحاسبين والمراجعين

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
سبتمبر ٢٠٢٦	مراجعة الأنشطة التي تتطلب حد أدنى لرأس المال ودراسة إلغاء هذا الشرط	• الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة • جهات الاختصاص المعنية بالأنشطة التي تتطلب حد أدنى لرأس المال
مارس ٢٠٢٦	اعتماد رقم تعريفي موحد UBI للكيانات الاقتصادية منذ التأسيس وذلك لاستخدامه في جميع المعاملات الحكومية	• وزارة التموين والتجارة الداخلية • مصلحة الضرائب المصرية • الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - الخدمات المالية		
مارس ٢٠٢٦	استصدار قرار من من رئاسة مجلس الوزراء يُلزم شركات المرافق العامة والاتصالات، والجهات الحكومية ذات الصلة بالالتزام بما تضمنه قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فيما يتعلق بموافاة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بالبيانات الائتمانية اللازمة لإعداد تقارير الائتمان، على أن يتم ذلك من خلال الربط الالكتروني بين هذه الجهات والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.	• البنك المركزي المصري • الشركة المصرية للاستعلام الائتماني
حوكمة المشتريات الإلكترونية العامة		
تم	إعداد خطة لإدخال نظام المشتريات الإلكترونية العامة بما يتماشى مع قانون المشتريات العامة الحالي (القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بتنظيم العقود التي تبرمها جهات الموازنة) والسماح بنشر إرساء العقود النهائية، بهدف تشغيل النظام الجديد بكامل طاقته.	وزارة المالية
تم	النشر شهريًا على مواقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية لجميع المشتريات التي تمت من قبل أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة.	وزارة المالية
تعزيز مشاركة القطاع الخاص		
تم	استكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	وزارة المالية
تسهيل التجارة والرقمنة		
٢٠٢٦	تنفيذ تصنيف تلقائي للبضائع باستخدام قاعدة بيانات الجمارك التاريخية وأدوات الذكاء الاصطناعي لتقليل سوء التصنيف والخسائر في الإيرادات.	وزارة المالية – مصلحة الجمارك

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تطوير وأتمتة دورة التصدير لتشمل جميع الجهات المعنية بالتصدير، وتحقيق التكامل الكامل مع شركات الشحن والوكلاء وشركات الخدمات اللوجستية، بما في ذلك الشحن الجوي.	وزارة المالية – مصلحة الجمارك
٢٠٢٦	تعزيز أمان البضائع باستخدام تقنيات متقدمة لمنع التلاعب وضمان السلامة ومكافحة التهريب	وزارة المالية – مصلحة الجمارك
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتطوير المنظومة الالكترونية للتجارة الدولية (نافذة)	• وزارة المالية • الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة MTS
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتعديل قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بإضافة مواد تتضمن إنشاء منصة الكترونية مجانية لتسوية المنازعات المرتبطة بالمعاملات الالكترونية ولاسيما تلك الخاصة بالتجارة العابرة للحدود بإجراءات مبسطة وتتمتع قراراتها بالنفاذ. إنشاء لجان الكترونية لفض المنازعات المرتبطة بالتجارة الدولية تتضمن أعضاء من الجهات المعنية بحدود زمنية قصوى لكل إجراء على ان تتكامل مع المنصة الالكترونية للتجارة الدولية.	• جهاز حماية المستهلك • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة العدل
ديسمبر ٢٠٢٦	في إطار جهود تمكين المصدرين من خلال إتاحة المعلومات والخدمات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دراسة وتطوير مشروع بوابة مصر للتجارة Egypt Trade Portal كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة لدعم الصادرات حيث أن هذا المشروع يعد أحد المبادرات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين، من خلال توفير أدوات تحليل سوقي، وبرامج تدريبية، وآليات للربط مع المشترين الدوليين، بالإضافة إلى نظم متابعة لمؤشرات الأداء والسياسات التصديرية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	إطلاق البوابة الالكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ بعدد (٣) لغات وهي (العربية – الإنجليزية – الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها: - - الخدمات المقدمة من قبل الهيئة – خدمات متكاملة – مدفوعات عبر الانترنت - خدمات الادراج – الشكاوى والمقترحات خدامات الاستعلام	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تطوير وحدات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وفقًا لنظام ISO 17065 لتعزيز قدرة إصدار شهادات المطابقة ومطابقة المنتجات للمواصفات القياسية ورفع كفاءة وتناسق أداء المعامل التابعة للجهات الحكومية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	تفعيل نظام إدارة المخاطر الحدودية الرقمية e-RBI لتحسين حركة التجارة، يتطلب التطبيق الكامل للنظام تطوير إجراءات تقييم المخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية وفقًا للمعايير الأوروبية (اللائحة ٢٠٠٨/٧٦٥)، بهدف تحسين كفاءة الإفراج الجمركي، وخفض التكاليف، وتعزيز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة دمغ المصوغات والموازين في عام ٢٠٢٣ والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمغ المصوغات إلى الهيئة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين من خلال منصة مصر الرقمية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	رفع مخصصات برنامج رد أعباء الصادرات إلى ٤٥ مليار جنيه، مع صرف المستحقات خلال ٩٠ يومًا وفق معايير واضحة، وتوجيه الدعم لتعزيز تعقيد الصادرات، وزيادة القيمة المضافة، بما يعزز التنافسية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
مستمر	تقليص زمن الإفراج الجمركي من ١٤ يوما إلى يومين	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية Refer-ence Price Database عبر نظام التقييم الآلي Automated Valuation، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	تفعيل خدمة التسجيل المسبق للشاحنات ACI لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
يونيو ٢٠٢٦	لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر الموحّد URM، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلّفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	تقليص أوقات التخليص الجمركي من خلال توسيع قائمة المشغّلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغّلاً.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
ديسمبر ٢٠٢٦	تقليص أوقات التخليص الجمركي من خلال إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط).	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً والذي يترتب عليه تقليل المجهود والوقت والإجراءات لأصحاب الشأن.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تم	تشكيل لجان إنهاء المنازعات الجمركية، على أن تشمل كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط.	وزارة المالية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تعبئة الإيرادات المحلية - الإصلاحات الضريبية		
يونيو ٢٠٢٦	مراجعة وتعديل قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ليتضمن نموذج إلكتروني موحد تلتزم الجهات المعنية بالتعامل من خلاله فقط على كافة أنواع الضرائب وإجراءاتها ذات الصلة التسجيل والاستعلام والطعن والاسترداد وتعديل البيانات وغيرها وذلك من خلال المنظومة الالكترونية للضرائب، ويؤدي ذلك إلى تبسيط الإجراءات على الممولين علاوة على تقليل الوقت اللازم للامتثال الضريبي.	وزارة المالية – مصلحة الضرائب
سبتمبر ٢٠٢٧	صياغة قانون جديد لفرض وتنظيم ضريبة الكربون يتضمن معدل الضريبة وآليات القياس والتطبيق وعلاقتها بنظام تداول الانبعاثات علاوة على الأحكام التي تنظم الفترات الانتقالية والإبلاغ المسبق عن التغيرات السعرية والتطبيق الفعلي.	• وزارة المالية • وزارة البيئة
مارس ٢٠٢٦	استصدار كتاب دوري من وزير المالية يُلزم مصلحة الضرائب بأن تتضمن خطة التدقيق السنوي للضرائب بخلاف معايير الفحص والتدقيق المتضمنة بالفعل) العناصر الآتية: - الأهداف الاستراتيجية للخطة - تحديد الأولويات القطاعية - توزيع جغرافي واضح وفقاً لمعدلات الامتثال والمخاطر - المخاطر المستهدفة مثل إخفاء الإيرادات - الأساليب المستخدمة في التدقيق - الجدول الزمني للتنفيذ - آليات الشفافية بما في ذلك نشر الخطة واتاحتها للكافة	وزارة المالية
سبتمبر ٢٠٢٧	تقليل الوقت اللازم لاسترداد ضريبة القيمة المضافة من (٥ - ٦سنوات) إلى ٤٥ يوما على الأكثر تطبيقا لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ من خلال تطبيق نظام رد الضريبة يكون قائم على المخاطر، التدقيق الإلكتروني المستند إلى البيانات المجمعة من منظومة الفاتورة الالكترونية والإيصال الالكتروني واستخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي في تتبع معاملات الشركات	وزارة المالية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يونيو ٢٠٢٦	تقليل الوقت اللازم لإتمام التدقيق الضريبي العام من ٥-٦ أسابيع إلى أقل من أسبوع في ضوء مستويات التحول الرقمي المطبقة بالفعل وذلك من خلال التوسع في تطبيق النظام الإلكتروني للفحص القائم على المخاطر، التدقيق الإلكتروني المستند إلى البيانات المجمعة من منظومة الفاتورة الالكترونية والإيصال الإلكتروني واستخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي في تتبع معاملات الشركات	وزارة المالية
تطوير منظومة التجارة الخارجية		
تم	إطلاق وثيقة السياسة التجارية لمصر	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تسهيل الوصول إلى التمويل - القطاع الخاص		
مستمر	حشد التمويل التنموي الميسّر لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز بيئة الأعمال ودعم الابتكار		
تم	إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية	رئاسة مجلس الوزراء
تعزيز التنافسية الصناعية		
٢٠٢٦	إصدار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية	وزارة الصناعة
تم	إطلاق مبادرة " مصنعك دايماً شغال" ودعوة جميع المصانع المتعثرة للتقدم للوزارة بطلبات لحل أسباب التعثر إذا كانت تتعلق بالنواحي الفنية أو الإدارية من خلال وحدة خدمة ودعم المستثمرين بوزارة الصناعة أو من خلال التطبيق الإلكتروني على الهاتف المحمول	وزارة الصناعة
تم	تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية	وزارة الصناعة
يوليو ٢٠٢٧	تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة	وزارة الصناعة
تم	تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش الدوري على المنشآت الصناعية، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية. تهدف اللجنة إلى التأكد من الالتزام بشروط التراخيص الصناعية وفقًا لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز التنافسية الصناعية - المناطق الصناعية		
مستمر	مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية	وزارة الصناعة

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية ويتم تحديثها بشكل دوري	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توفير اعتماد مالي لترفيق المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٠ متر مربع	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز التنافسية الصناعية - تسهيل الوصول إلى الأراضي		
تم	تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
ديسمبر ٢٠٢٦	تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	حصر كافة الأراضي التي سبق تخصيصها كنشاط صناعي بقرارات جمهورية/ رئيس وزراء/ محافظين بإجمالي مساحة ١,٧١ مليون فدان، والتي تم إعدادها في صورة قاعدة بيانات بواسطة مركز تخطيط استخدامات أراضي الدولة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
مستمر	تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة وفقا لقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	إصدار قرار رقم ١٦٧٠ لعام ٢٠٢٤ بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توحيد جهة تخصيص الأراضي الصناعية لتصبح الهيئة العامة للتنمية الصناعية الجهة الوحيدة المنوطة بهذا الدور، بحيث تتولى مسؤولية تخصيص جميع الأراضي الصناعية، مع إتاحة الأراضي الشاغرة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات دفعة واحدة لاتخاذ إجراءات التخصيص وإصدار جميع أنواع الرخص.	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تم	توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وهيئة المجتمعات العمرانية لتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وتوسيع نطاق المطور الصناعي في ١٣ منطقة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية
تعزيز العدالة التجارية		
تم	إحالة مسودة قانون تنظيم بعض إجراءات التقاضي في الدعاوى البسيطة إلى مجلس النواب.	وزارة العدل

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي		
٢٠٢٦	تحديث وثيقة سياسة ملكية الدولة	مركز دعم واتخاذ القرار
ديسمبر ٢٠٢٦	تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة	وحدة الشركات المملوكة للدولة
ديسمبر ٢٠٢٦	لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية.	وحدة الشركات المملوكة للدولة
أكتوبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة إلكترونية متكاملة لإخطارات الاندماج، تطوير نظام رقمي شامل عبر الموقع الرسمي لجهاز حماية المنافسة، يمكن الشركات من تقديم إخطار الاندماج إلكترونيا بالكامل، بما يشمل: تعبئة النماذج المطلوبة إلكترونيا، رفع المستندات الداعمة، دفع الرسوم (إن وجدت) من خلال وسائل الدفع الرقمي، تتبع حالة الإخطار، استلام التأكيدات والإشعارات رسميا عبر المنصة.	• جهاز حماية المنافسة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تم	إحالة مشروع قانون لتعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلى مجلس النواب، بما يضمن: (أ) تعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة وفقًا للمادتين ٢١٥/٢١٦ من الدستور (ب) تعزيز القدرة على معاقبة السلوكيات المناهضة للمنافسة من خلال إنشاء لجنة قضائية لفرض العقوبات الإدارية.	جهاز حماية المنافسة
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥/٢٠٢٢ .	جهاز حماية المنافسة
تم	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتنظيم التركز الاقتصادي والذي يتضمن توسيع صلاحيات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية للقيام بالرقابة المسبقة على عمليات الدمج والاستحواذ والمشاريع المشتركة.	جهاز حماية المنافسة
تم	تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).	جهاز حماية المنافسة

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	إطلاق "نظام الإبلاغ عن المخالفات"، الذي يُمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الممارسات التي قد تُشكل انتهاكًا لقانون المنافسة المصري دون الكشف عن هوياتهم، مما يُعزز حرية الإبلاغ ويضمن سرية البيانات الشخصية.	جهاز حماية المنافسة
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار اللائحة التنفيذية لتعديلات قانون حماية المنافسة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة، ودعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف اللائحة التنفيذية إلى توفير إطار شامل لتنفيذ تعديلات قانون حماية المنافسة. وتوضح هذه اللائحة القواعد الإجرائية والموضوعية لتعزيز الإنفاذ والتوافق مع أحكام القانون.	جهاز حماية المنافسة
يونيو ٢٠٢٦	تعزيز الاستقلال القانوني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وفقًا للمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من الدستور المصري، ومنح الجهاز صلاحيات فرض الجزاءات الإدارية، وذلك من خلال اعتماد التعديلات ذات الصلة على قانون حماية المنافسة من قبل مجلس النواب.	جهاز حماية المنافسة
يونيو ٢٠٢٦	العمل على تعزيز اليقين القانوني وتشجيع السياسات المؤيدة للمنافسة، من خلال ضمان قيام جهاز حماية المنافسة بإصدار الإرشادات اللازمة المتعلقة بالاتحادات التجارية، والأسواق الرقمية (بما في ذلك تعريف السوق المعني وتحديد القوة السوقية)، والقيود المصاحبة، وكذلك الإرشادات المتعلقة بالاختصاص في نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات السابقة على الحصول على الموافقات.	جهاز حماية المنافسة
تم	زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات حول: أ) التقدم المحرز خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يتعلق باعتماد الإصلاحات والتدابير المتعلقة بسياسة ملكية الدولة. ب) توضيح جميع صفقات التخارج التي نفذت خلال نفس السنة المالية، بما في ذلك معلومات عن حجم كل معاملة وتفاصيلها، والأطراف المعنية والإجراءات والخطوات المتخذة بما في ذلك الإجراءات والإطار القانوني.	مركز دعم واتخاذ القرار
حوكمة تداول وتبادل البيانات		
بحلول ٢٠٢٦	إصدار قانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
بحلول ٢٠٢٧	إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم (تم تنفيذ المرحلة التمهيدية وجاري الإعداد للمرحلة التنفيذية)	إنشاء منظومة قومية لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كافة المعلومات عن حجم وتكوين سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
٢٠٢٦	تم الانتهاء من إعداد منصة متطورة للتدريب المهني الإلكتروني، والتي من المقرر إطلاقها قريبا لتوفير فرص تدريب حقيقية للشباب على مهن محددة ومطلوبة في سوق العمل. وتضم المنصة نظام تعليم إلكتروني متكامل وفصول افتراضية تفاعلية ومحتوى رقمي مطور في مهن متنوعة مثل التفصيل والخياطة، وصيانة الهواتف المحمولة، والتبريد والتكييف، بهدف رفع كفاءة المستفيدين وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة	وزارة العمل
تم	إصدار قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ كأحد نقاط الإصلاح الهادفة لمعالجة التحديات المتعلقة بتطوير بيئة العمل وتعزيز حقوق العمال، وقد تم البدء في تنفيذ القانون وإصدار القرارات الوزارية المنفذة.	وزارة العمل
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - الانتقال إلى القطاع الرسمي		
يونيو ٢٠٢٦	تدشين وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تهدف الى رسم سياسة عامة واضحة للتشغيل في مصر ترتكز على زيادة معدلات التشغيل، وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، وتنمية المهارات بما يتلاءم مع الوظائف الحالية والمستقبلية. كما تسعى الاستراتيجية الى وضع برامج محددة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، مع التركيز على تهيئة سوق العمل لاستيعاب وظائف المستقبل التي تتطلب مهارات متقدمة ومواكبة للتحول التكنولوجي السريع	وزارة العمل
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - تنمية المهارات وضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتدريب المهني		
تم	وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skill Councils، (بالتعاون مع ETQA-AN وNAQAA)	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تم	إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN)	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
تم	إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - التعليم التكنولوجي		
تم	رفع كفاءة وتطوير عدد ٤١ مدرسة تكنولوجية تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية في عدد ١٧ محافظة لحوكمة وتطوير العملية التعليمية بها والشراكة مع القطاع الخاص بحيث تقوم هذه الشركات بتمويل وتشغيل وإدارة هذه المدارس بما يضمن جودة الخريجين وتوفير عمالة ماهرة جاهزة للعمل في مصانع هذه الشركات	وزارة الصناعة
تم	زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢٠٢٦/٢٠٢٧	جاري إنشاء ٥ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج ليصبح إجمالي عدد الجامعات التكنولوجية ١٩ جامعة.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دعم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائقة - مشاركة المرأة		
تم	مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.	المجلس القومي للمرأة
تم	إلغاء قرار وزير القوى العاملة رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن الأعمال المحظور عمل النساء فيها وصدور القرار رقم ٤٣ لعام ٢٠٢١ والذي رفع الحظر على عمل المرأة في عدد ٣٣ مهنة المشار لها بالقرار المعدل.	وزارة العمل
تم	زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع).	وزارة التضامن الاجتماعي
يونيو - ديسمبر ٢٠٢٦	تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	وزارة التضامن الاجتماعي
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز - الشركات الناشئة		
تم	نظام ضريبي مبسط للشركات الناشئة "تحصل أي شركة ناشئة لم تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا على حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة تشمل ضريبة دخل مبسطة تتراوح ما بين ٠,٤٪ حتى ١,٥٪ حسب حجم الأعمال السنوي. كما سيتم إعفاء المنضمين لهذا النظام من ضرائب «الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج» و«توزيعات الأرباح» و«الدمغة» ورسوم الشهر والتوثيق، مع الإعفاء من تطبيق نظام الخصم أو الدفعات المقدمة.	وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة للشركات الناشئة كل ٣ أشهر بدل من كل شهر وأول فحص ضريبي يكون بعد خمس سنوات	وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية
تم	تبسيط إجراءات التأسيس، وذلك من خلال منصة التأسيس الإلكتروني التابعة للهيئة، كما تم إضافة أيقونة خاصة على منصة وحدة ريادة الأعمال لتسهيل الوصول إلى منصة التأسيس الإلكتروني، ويتم التأسيس خلال يوم عمل في حال اكتمال الأوراق المطلوبة، ويمكن التقديم من خلال الرابط التالي: [https://esu.gafi.gov.eg/] كما يمكن التأسيس أيضًا من خلال المسار السريع المخصص للتأسيس بمقر وحدة ريادة الأعمال بالهيئة العامة للاستثمار – شارع صلاح سالم، وذلك بعد استيفاء البيانات عبر الاستمارة الإلكترونية.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
٢٠٢٦	سيتم إعداد الدليل الاسترشادي كوثيقة شاملة تجمع كافة الخدمات والتراخيص والتصاريح الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة بكل تفاصيلها من الرسوم الخاصة بها والمستندات المطلوبة وإجراءات إصدارها. وفي المراحل التالية، سيتم تطويره ليصبح منصة تفاعلية إلكترونية تسهل الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات بشكل مباشر.	• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي • وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
تمكين القطاع الخاص من خلال إعادة تعريف دور الدولة		
تم	إصدار قانون تنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو التي تساهم فيها رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥	رئاسة مجلس الوزراء
تم	لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال اعتماد القانون الخاص بإنشاء هذه الوحدة من قبل مجلس النواب.	رئاسة مجلس الوزراء
يوليو ٢٠٢٦	قيام وحدة الشركات المملوكة للدولة باستصدار قواعد حوكمة الشركات المملوكة للدولة.	رئاسة مجلس الوزراء
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تعزيز الشفافية بشأن محفظة الدولة من الشركات المملوكة للدولة، وبعد الانتهاء من إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة، يتعين على الوحدة استكمال قاعدة البيانات لتشمل معظم الشركات المملوكة للدولة، وإتمام إعداد مجموعة المؤشرات المالية الخاصة بها.	وحدة الشركات المملوكة للدولة
تسهيل الوصول إلى التمويل - الشركات الناشئة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	إصدار الإطار التنظيمي للمنصات الرقمية للتمويل الجماعي (Crowd Funding) في الأوراق المالية وإعداد القواعد التنظيمية الخاصة بالمنصات الرقمية للاستثمار الجماعي في وثائق صناديق الاستثمار العقاري وذلك بناء على مذكرة معلومات مختصرة معتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، وتقوم المنصة بتوفير الإفصاحات اللازمة للمستثمرين، تمهيداً لإصدارها. والهيئة بصدد العمل على تنظيم المنصات الرقمية الخاصة بباقي الأوراق المالية (الأسهم – السندات – الصكوك).	الهيئة العامة للرقابة المالية
٢٠٢٦	في إطار مشاركة مصر في برنامج «هورايزون أوروبا»، سيتم إتاحة تقدم الشركات الناشئة المصرية للمشاركة في التسهيلات المتاحة من البرنامج كمسرع الأعمال التابع لمجلس الابتكار الأوروبي، والذي يقدم منح مالية تصل إلى ٢,٥ مليون يورو لتطوير الابتكارات التكنولوجية العميقة (Deep Tech)، بالإضافة إلى استثمارات مباشرة تصل إلى ١٠ مليون يورو، مع توفير دعم فني وربط الشركات مستثمرين وشركاء استراتيجيين في السوق الأوروبي.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٦	إطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تحفز استثمارات القطاع الخاص واستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة. تهدف هذه المبادرة إلى بناء جسور تعاون بين الحكومة والمستثمرين، عبر توفير آليات دعم وضمانات تقلل من المخاطر الاستثمارية وتزيد من الثقة في السوق المحلي. كما تسعى المبادرة إلى جذب رأس المال المخاطر الذي يسهم في دفع عجلة النمو وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تعزيز قدرات الشركات الناشئة على المنافسة محليًا وعالميًا.	المجموعة الوزارية لريادة الأعمال وبالأخص: • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي • جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر • شركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) • البنك المركزي • صندوق دعم المبتكرين • الهيئة العامة للرقابة المالية • هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات • شركة مصر لريادة الأعمال
دعم سوق العمل وتوفير فرص العمل اللائقة - تنمية مهارات الشركات الناشئة		
٢٠٢٦	حصول الشركات الحاصلة على "شهادة التصنيف الشركة الناشئة" على دعم جزئي لتكاليف التدريب الفني لموظفيها، بما يعزز قدرات فرق العمل وذلك خصماً من الحافز النقدي المقرر في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠	جهاز تنمية المشروعات

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - الشركات الناشئة		
مستمر	تعزيز مشاركة الشركات الناشئة في المناقصات الحكومية من خلال التوسع في أنشطة معمل الابتكار الحكومي (GovTech Lab) . يشمل ذلك توعية وتحفيز الجهات الحكومية المختلفة على التعاون مع الشركات الناشئة المصرية، بما يسهم في دعم الابتكار المحلي وتقديم حلول رقمية فعالة للقطاع العام.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
دمج الشركات الناشئة في القطاعات ذات الأولوية		
٢٠٢٦	وضع تعريف معتمد وموحد للشركات الناشئة يضمن وضوح المفاهيم والتصنيفات، مما يسهل التواصل بين جميع الأطراف المعنية ويعزز الكفاءة والشفافية في المنظومة. مع إصدار إطار تنظيمي لتصنيف هذه الشركات بناءً على معايير واضحة وموضوعية. يهدف هذا التصنيف إلى منح الشركات شهادة تصنيف تفتح لها أبواب الاستفادة من التسهيلات والدعم المقدم من الجهات الحكومية.	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
تسهيل التجارة والرقمنة - للشركات الناشئة		
٢٠٢٦	تيسير إجراءات الاستيراد من خلال تحديد نقطة اتصال واحدة لإضافة الشركات الناشئة الي القائمة البيضاء. وسيتم إتاحة البريد الالكتروني لكل من سيحصل على شهادة التصنيف من الشركات الناشئة التي تستوفي المعايير التالية: الشركات الناشئة العاملة في مجال الإلكترونيات وتستورد بشكل دوري مكونات إلكترونية أو أدوات أو أجهزة تستخدم في عمليات تطوير وتصميم منتجات إلكترونية أو أنظمة إلكترونية مدمجة، يمكن إصدار شهادة مزاولة نشاط من الهيئة وتضمينها في القائمة البيضاء (Whitelist)، وذلك بعد مراجعة نشاط الشركة، والتي تسهل عمليات الإفراج لدى كل من جهاز تنظيم الاتصالات والهيئة العامة على الصادرات والواردات والإعفاء من الحصول على نموذج ٤. الشركات الناشئة التي تعمل في مجال تطوير نظم المعلومات وتحتاج إلى استيراد أجهزة أو معدات رقمية أو حاسبات أو أجهزة اختبار (IT/ Electronics based) وذلك للاستخدام الخاص بنشاط عملها وبصورة غير دورية، حيث تتولى الهيئة ITIDA بعد مراجعة نشاط الشركة بمخاطبة كل من جهاز تنظيم الاتصالات وهيئة الجمارك المصرية لتسريع إجراءات الإفراج الجمركي، وذلك في إطار المسموح به وطبقا للقواعد والقوانين المصرية.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي - الشركات الناشئة		

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
٢٠٢٦	تفعيل وقياس ومتابعة النسب المقررة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية تخصيص نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من إجمالي المشتريات الحكومية السنوية للتعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٪ لكل منها)، بما يسهم في خلق بيئة تنافسية أكثر عدالة أمام الشركات الناشئة المحلية. وقياس مساهمة الشركات الناشئة في تلك المشاريع عن طريق مرصد منظومة الشركات الناشئة.	• وزارة المالية - الهيئة العامة للخدمات الحكومية • جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
تعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية		
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات تشريعية على قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، تقضي بإمكانية تحويل الشكل القانوني للبورصة المصرية إلى شركة مساهمة بما يجعلها مؤهلة للقيد والطرح في البورصات المصرية	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات تشريعية على قانون الإيداع والقيد المركزي بما يسمح بقيد وطرح أسهم شركات الإيداع والقيد المركزي في البورصات المصرية، بما يسهم في تعزيز شفافية هذه الشركات ورفع مستويات الحوكمة والرقابة عليها، وتحسن مؤشراتها المالية والتشغيلية بما يعود بالنفع على الخزانة العامة جراء عملية البيع والطرح في البورصات وما تحصل عليه الدولة من ضرائب بعد ذلك، وما يترتب على ذلك من تمكين المصريين بالاستفادة من الشركات ذات الأداء المالي الجيد.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	اصدار قرار بإلزام الشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بتعزيز بنيتها التكنولوجية والأمن السيبراني لديها	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار بقواعد حوكمة ملزمة لشركات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع التأمين وإعادة التأمين في مصر، بما يضمن أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة، ويحمي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، من مساهمين وحملة وثائق.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار مجلس وزراء بتطبيق المعايير المصرية الجديدة للمراجعة والفحص المالي وتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إصدار قرار بإلزام شركات خدمات الإدارة العاملة في مجال صناديق الاستثمار بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لربط قواعد بياناتها إلكترونيًا مع قاعدة بيانات الهيئة، مع إتاحة بيانات الصندوق والقيمة الاسمية للوثيقة، وبيان يومي بعدد الوثائق القائمة لكل صندوق استثمار.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تم	إصدار أول دليل موحد لخدمات الهيئة، لتيسير بيئة ممارسة الأعمال للأفراد والشركات داخل النظام غير المصرفي	الهيئة العامة للرقابة المالية
تعميق الأسواق المالية غير المصرفية		
ديسمبر ٢٠٢٦	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تسمح باستحداث الأنشطة التي تمكن الهيئة من استحداث «شهادات المعادن المتداولة» كأحد الأدوات المالية الجديدة في السوق المصري باعتبارها أداة مالية قابلة للتداول	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	التنسيق مع وزارة المالية لإدخال التعديلات القانونية المطلوبة لإصدار حوافز ضريبية لتحفيز الشركات ذات الأحجام الكبيرة على قيد وطرح أسهمها للتداول في البورصات المصرية، على أن يتم تنسيب الحافز الضريبي إلى قيمة الطرح، وذلك لتحفيز الشركات الاقتصادية الكبيرة على القيد والطرح	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	اصدار قرار تنظيمي يفتح الباب أمام شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتمكين عملائها من الاستثمار المباشر في المعادن النفيسة، وعلى رأسها الذهب، وذلك ضمن أطر آمنة وشفافة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لوثائق التأمين رقميًا من خلال شبكات نظم المعلومات.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	إنشاء أول منصة رقمية للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
حوكمة العمل المناخي وتطوير نظم الرصد والإبلاغ والتحقق		
يوليو ٢٠٢٦	عرض مشروع قانون البيئة المعدل إلى البرلمان للتصديق عليه	وزارة البيئة
تم	الموافقة على إطار عام تنظيمي لتنفيذ وميكنة نظام MRV , وكذا استصدار القواعد لتنفيذ النظام وفقاً للإطار العام للشفافية باتفاقية باريس لثلاثة قطاعات على الأقل: النقل، الكهرباء، الغاز والبترول	وزارة البيئة
تم	استصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني (MRV) وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون.	وزارة البيئة
حماية البيئة والتنوع البيولوجي		
تم	موافقة مجلس الوزراء على إعلان النظام البيئي البحري بالكامل في البحر الأحمر منطقة محمية، نظراً لأهميته في ضمان استدامة صناعة السياحة.	وزارة البيئة
تعزيز القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ		
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف دعم تطوير استراتيجية وطنية محتملة لتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ في مصر، يتم استكمال دراسة تحليلية شاملة تركّز على تقييم تداعيات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد المصري وآليات التوافق معها. تشمل الدراسة تحليل الوضع الحالي والمستقبلي لتنافسية التجارة المصرية في هذا المجال. يجب أن تتناول الدراسة كثافة انبعاثات الكربون، وحساسية التصدير، والتأثيرات على القطاعات الرئيسية (الأسمنت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين) في ظل سيناريوهات مختلفة من السياسات الداخلية والخارجية. كما ينبغي أن تستعرض الدراسة وتُقيِّم وتقارن بين سيناريوهات مختلفة لخيارات السياسات، مثل اللوائح التنظيمية والحوافز المالية، أدوات تسعير الكربون، وغيرها من التدابير قصيرة وطويلة المدى، وذلك للحد من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات المذكورة أعلاه، وضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى أسواق التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما ينبغي أن تُقيِّم الدراسة الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه السياسات، بما في ذلك تأثيرها على القطاعات المعنية. وبناءً على نتائج الدراسة، ينبغي أن تتضمن توصيات استراتيجية توضح العناصر الأساسية التي يمكن أن تُسهم في بلورة استراتيجية وطنية مستقبلية.	وزارة البيئة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الاقتصاد الدائري		
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن تعريفة تغذية مُعدّلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل في القرار تتيح تعديل التعريفة في المستقبل، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات.	وزارة البيئة
تعزيز التحول نحو مصادر طاقة نظيفة ومنخفضة الانبعاثات		
تم	إصدار قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تقديم حوافز لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.	مجلس الوزراء
تم	اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة.	وزرة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	لضمان تنفيذ أكثر فعالية لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، من خلال توسيع نطاق اختصاصها رسمياً ليشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
يونيو ٢٠٢٦	من أجل توجيه جهود الدولة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة لكفاءة استخدام الطاقة بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى للطاقة، إلى جانب إعداد خطة للتنفيذ وضمان اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهروضوئية بحلول عام ٢٠٣٠، على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولاً لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.	وزرة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	المجلس الأعلى للطاقة
تطوير أسواق ائتمان الكربون الطوعية		
تم	إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: (1) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء لائتمانات الكربون الطوعية.	الهيئة العامة للرقابة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
يوليو ٢٠٢٧	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعًا أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكّن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة.	الهيئة العامة للرقابة المالية
يوليو ٢٠٢٧	إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي	الهيئة العامة للرقابة المالية
ديسمبر ٢٠٢٦	إطلاق حوافز لتفعيل سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية، حيث تعد الهيئة العامة للرقابة المالية حزمة من القرارات بالتنسيق مع كافة جهات الدولة ذات الصلة كالآتي: - إطلاق مؤشر وطني للمناخ Climate Index يُبرز الشركات الأكثر التزامًا بخفض الانبعاثات الكربونية. - دراسة جدوى إلزام الجهات المالية غير المصرفية بتوجيه جزء من مخصصاتها للمسؤولية المجتمعية لشراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. - إصدار تنظيم يسمح بالترخيص لجهات تزاول أنشطة التصنيف الائتماني لشهادات الكربون. - بناء تحالفات استراتيجية مع المؤسسات الدولية للاعتراف بشهادات سوق الكربون الطوعي المنظم كآلية لخفض الانبعاثات الكربونية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية. - تمكين المؤسسات من التداول على شهادات الانبعاثات الكربونية على منصات إلكترونية محلية ودولية لزيادة جاذبية هذه الأدوات المالية أمام جموع المستثمرين.	الهيئة العامة للرقابة المالية
تم	استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون الطوعية وكذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي والأرصدة التي يمكن نقلها دوليا	الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة البيئة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار قرارات من خلال لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية وذلك وفقًا لمبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية العربية والإقليمية	• الهيئة العامة للرقابة المالية • وزارة البيئة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - تحفيز الاستثمارات الخضراء		
بحلول يونيو ٢٠٢٦	وفقًا لمنصة مصر الوطنية نوفي (NWFE)، والتي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، تضيف الجهات المصرية مشروعين فرعيين جديدين، أحدهما للتكيف والآخر للتخفيف. لكل من المشروعات، سيتم اعداد دراسات الجدوى الأولية لجذب تمويل القطاع الخاص؛ كما ستبني الجهات المصرية على الخبرة المكتسبة حتى الآن تحديد تدابير واصلاحات أخرى ديسمبر ٢٠٢٥ وتبنيها بحلول يونيو ٢٠٢٦ لتسهيل وجذب الاستثمارات الخاصة لمشروعات التخفيف والتكيف.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - قطاع المياه		
تم	إصدار قانون تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٥	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
تم	استصدار قرار من السيد وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتعديل الكود المصري لاستهلاك مياه الشرب والصرف الصحي.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ديسمبر ٢٠٢٦	استصدار اللوائح التنفيذية لقانون المياه الجديد	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
مستمر	تيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، يتم إنشاء وحدة فرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على أن يتم تعيين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين بها.	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تطوير على الأقل أربع مشروعات استثمارية مناسب للقطاع الخاص في مجال البنية التحتية المرتبطة بالمياه وضمان توافقه مع سياسة ملكية الدولة.	وزارة المالية

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص: إطلاق مناقصتين تنافسيتين على الأقل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية في مجال المياه لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.	وزارة المالية
التوسع في التخطيط العمراني المستدام		
تم	إطلاق الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر المستدام	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
تحسين كفاءة وشفافية إدارة الموارد المائية		
تم	إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يحدد رسماً مقابل كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار لأغراض غير زراعية، بما يتماشى مع المادة (٧٢) من قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١.	وزارة الموارد المائية والري
تم	اعتماد إرشادات وإجراءات واضحة على المستوى الوزاري لترخيص حفر وتشغيل آبار المياه الجوفية، بما يشمل المعايير الفنية، والكميات المسموح باستخراجها، ومتطلبات المتابعة والرقابة، وذلك بما يتسق مع الفصل السابع من القانون رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١.	وزارة الموارد المائية والري
دعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء		
تم	الموافقة على خطة الحد من الخسائر متضمنة الأهداف السنوية للحد من خسائر التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر، وكذا قيام شركات التوزيع بتحقيق هذه الأهداف.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
ديسمبر ٢٠٢٦	اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستدامة المالية بما يساهم في استعادة تكاليف قطاع الكهرباء.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص - قطاع الكهرباء		
تم	إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private).	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر		
الموقف التنفيذي	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ديسمبر ٢٠٢٦	بهدف تسهيل التقدم نحو فصل أنشطة سوق الكهرباء، استناداً إلى استكمال دراسة شاملة، يتم تقديم خطة للفتح التدريجي لسوق الكهرباء، وضمان اعتمادها رسمياً من قبل المجلس الأعلى للطاقة.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
تم	تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
حوكمة الاستثمارات العامة الخضراء		
تم	نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
تعزيز القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ		
تم	إصدار البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي.	البنك المركزي المصري
يونيو ٢٠٢٦	يصدر البنك المركزي المصري إطارًا تنظيميًا ملزمًا لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنبًا إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستتضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.	البنك المركزي المصري
دعم منظومة زراعية مستدامة		
تم	توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية (٢٧ ألف فدان تمثل ١٤٪ من إجمالي المساحات المزروعة)	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي